

مانعه) كتاب الحج لورمي بالبحر جاز وبالجواهر لا لأن في الأول استخفافا بالشیطان
وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه المجزاء ولودل على قتل مسلم لا
والفرق أن الأول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
وفي غيره متيسر اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
أعنى العبد بعد حجه بعد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم
كالفقير اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق من كتاب
الاضحية مانعه) فهو انتم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو ففوا فمهدوا أنه العاشر لا قبل والفرق أن التدارك ممكن
في الاضحية دون الحج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانعه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا حجة
واحدة اهـ (وقال في كتاب الاكراه) أكره المحرم على قتل صيد فإني حتى قتل كان
مأجورا اهـ (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها الحرام رفيقه لا غمائه اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب النكاح أي والرضاع والنسب)

المقبوض على سوم النكاح مضمون صك كذا في جامع الفصولين احتياطاً لصحابة
في الفسروج الا في مسألة ما اذا كانت المجارية بين شريكين فاذهي كل الخوف
عليهم من شريكه ومطلب الوضع عند عدل لا يحجب الله ذلك وانما تكون عند كل
يوماً حشمة للهلك كذا في كراهية المراج اهـ وقد نقلناه في كتاب الشريعة (ثم
قال) ما ثبت لمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاء
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
انما قال لا حق في العفو الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين
ثبت لكل من له حق المرور على الكمال اهـ وقد نقلناه في المجنات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه يثبت لكل على الكمال فالاستخدام
 في المملوك مما يتجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم نسقم في الجنة الا الايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر إن زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده ولداً بنان فعلى أحدهما سقط التعاض ولم يجب شي لغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاية
 وبنة صان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق
 وبالإيلاء وبالردة وبتيابن الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة ولا ينفع مع بالحدود الا في
 مسئلتين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الآخر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقاً ويموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طهر او على عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزله بغير إذنه بغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان بمعناها المان
 تخرج بغير إذنه قبل إيفاء المجهل مطلقة او بده اذا كان لها حق أو عليها وكانت
 قابلة أو غسالة أو لزيرة أبيها في كل جمعة مرة ولزيرة المسارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كنا
 عاصيين واختلغوا في خروجها الى الحمام والمعمد الجواز بشرط عدم التزين
 والتطيب ينعقد النكاح بما أفاد ملك العين للعالم الا في لفظ المتعة
 فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخانية لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا ينعقد به اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين تزوج صبي امرأة مكففة
 بغير إذن وليه ثم دخل بها طوعاً فلا حد ولا مهر كما في الخانية ولو وطئ البائع المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع

الولو الحجة اه وقد نقلناه في كتاب السور وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يجعل لها وصل شعر غيرها بشعرها اه وقد
 نقلناه في الحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
 العذرة تذهب باشياء فاجسطن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالانكاح
 في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يعدل لا يسهه ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكوا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه
 قديم خمس مائة دينار ولا يجعل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجعلا فافاءه اذ لك ليس لها ان تمتنع وكذا المشرط عادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 لمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشرط كذا في الملتقط
 الفقير لا يكون كفؤا للغنية كبيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها تزوجت بغير رضاها فالقول
 لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا
 يدري لا يلزم الزوج طاعتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراهرة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وانرجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخاتمة
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذني ههنا من
 نفقة عديتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها أعطني مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلو النكاح عن
 الصداق والنكاح بأقل من مهر المثل الا في صغيرة زوجها غير الاب والجد
 ومحجورة وموكلة عبته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام كذا ذكره ابو بنو
 عليه ان يجوز له لا يكون فسخا قلت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبناه في الشرح

وأما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعدنا يفسده ولا يفسد غيره كما في الشرح اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحققة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية
 مانصه) وأما النكاح فقالوا انه أقرب العبادات حتى ان الاشتغال به أفضل من
 التخلي لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعتقاد نفسه وتخصيصها وحصول ولد وفسرنا
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحته حتى قالوا يصح
 النكاح مع الهزل لكن قالوا الوعد بالفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى
 على صحته علم الشهود وأولا كما في البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمها
 واقضاء وتصديقا اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقا ما كان على ما كان مانصه) ولو اختلف الزوجان في التمكين من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لمنكره لان
 الاصل عدم الرضا اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة نديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللبن في حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك
 كذا في الولو الحجية وسيأتي تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع التحريم اه
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحذور وأبى للضرورة اه فاذا تقابل في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحري في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحري ولو ان له رجلا له أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسبها فلم يدري أيهن اعتق لم يسعه ان يتحري للوطء ولا للبيع ولا يسع المحاكم ان
 يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا طلق إحدى نسائه
 بعينها الا انما نسبها وكذلك ان ميز كاهن الا واحدة لم يسعه ان يقربها حتى يعلم أنها
 غير المطلقة وكذلك بمنعه القاضى عنها حتى يخبر أنها غير المطلقة فان أخبر بذلك
 استخلفه ألبتة انه مطلق هذه بعينها الا انما خلى بينهما فان كان حالف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقربها حتى يعلم أنها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى ثلاثا

من الجوارى فحكم الحاكم بان اجازيهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي
 المعتقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطأها لان
 القصاصي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها فحينئذ
 لا بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز القهرى في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
 للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ وقد قلنا ببقية هذه العبارة في كتاب
 العتق فراجعته (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيجان ان صبيبة
 أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضها أو أراد
 واحد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبو القاسم الصفار اذا لم تظهر له علامة
 ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح
 فلو اختلطت الرضبة بنساء يمحسون لم أره الا أن ثم رأيت في الكافي للعالم
 الشهيد ما يفيد المحل واقطعه ولو ان قوما كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها
 المعتقة بعينها وان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب الي أن
 لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحد قد
 علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
 الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا
 بيعها حتى يعلم المعتقة منهن اهـ وقد قلناه في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم أن هذه
 القساء عدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمه فلو كان في الحرمة
 شك لم يعتبر ولذا قالوا لو ادخلت المرأة حلة نديها في فم رضبة ووقع الشك في وصول
 اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما في الولو المجيسة وفي القنية امرأة كانت
 تعطى صبيبة نديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي ابن حين ألقيتها
 ندي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا ينه ان يتزوج بهذه الصبيبة اهـ وفي الخاتمة صغير
 وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
 اذا لم يخبر بذلك أحد فان أخبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان
 كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فالأحوط ان يفارقها اهـ (ثم قال) ولما
 كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات اذا عده الى أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محرور أو فاعلها بعتقها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الايدي اه فواقع لبعض الشافعية من أن وطئ السراري الا لا
يجابن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا أن ينتصب في المغنم من جهة الامام
من يحسن قسمتها في قسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
العتق باذن القاضي والمعتق والاحتياط اجتنابهم مملوكات وحرائر اه تورع
لاحكم لازم فان المجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب اليدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا شك اه (وقال) في
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للاوطء وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فحرمت منية
الاب كحليته ولذا لو قضى شافعي بجها المينة فذلك مخالف للكتاب بخلاف القضاء بحمل
ممسوسته والفرق في ظاهره شرعا وحرمة المعتق ودفعها بالاوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
الزوجة بعد ابايتها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح قبل
الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب المحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوز بلاولي ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقذ بما يفيد
ملك العين للعمال وصححه بحضور ابني العاقرين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانهقد بحضوره رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجت الحنفى كيف يرزى ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لكثرتن ولم يزد على أربع اسافيه من المشقة على الزوجين في القسم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان
بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أوجب للضرورة
يتقدر بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لما يخنا اه (قال في الثالثة الضرر
لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه
(وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا يشكح فلو أنه
يحدث بالعقد لأنه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف
لا يشكح زوجه فانه لاوطء اه وقد نقلنا في كتاب الايمان (ثم قال) وهنا
فرعان يخرجان لم أرهما الا أن صريحنا إلى أن قال الثاني حلف لا يبطأ لا يحدث بوطء
الذي راه وقد نقلناه في كتاب الايمان (قال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
منزلة الشرط مانصه) ومما يفرع على أن المعروف كالشرط لوجهه زلاب بنته
جهزا ودفعه لما تم ادعى انه عارية ولا يثبت ففيه اختلاف المشايخ واختار للفتوى
انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهم لملكا لا عارية لم يقبل قوله
وان كان العرف مشتملا كقول الاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
قاضي خان وعندى أن الاب أن كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان
كان من أوسا الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للخصاصي أن
القول للزوج بعدم موته وعلى الاب المينة لأن الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا
إلى قصارية صرعه ولم يذكر الجرفان يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
كل قول فالمنظور إليه العرف فالقول المفتى به نظر إلى عرف بلدهم وقاضي خان
نظر إلى حال الاب للعرف ومافي الكبرى نظر إلى مطلق العرف ان الاب انما يجوز
ملكاه اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
الحلال مانصه) ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين
الاختين بملك اليمين أحلتهم ما آية وحرمتهما آية فالتحريم أحب إلينا اه (ثم قال)
ومنها لو اشتبه محرمه باجنبيات محصورات لم تحل كما قدمناه في قاعدة الاصل
في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع
فانه محرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما
الشيخان فقا لا يبطان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونحوه

خمس أو أختان أو أُم وبنت بطل النكاح فان رتب فالأخو خير في اختياره
أربعة مطلقا أو إحدى الأختين والبنت اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
مسائر الأولى من أحد أبويه كتابي والآخري مجوسي فانه يحل نكاحه وذبخته ويجعل
صتيها وهي تقتضي أن يجعل مجوسي - أبويه قال الشافعي ولو كان الكتابي الأب
في الاظهر عنه - تغليب الجانب المجوسي لكن أصحابنا تركوا ذلك نظرا للصغير فان
المجوسي شر من الكتابي فلا يجعل الولد تابعه له اه وقد نقلنا صدر هذه العبارة
في كتاب الذبائح (ثم قال) السابعة لو اختلط ابن المرأة بماء أو بدواء أو بلين شاة
فلم يعتبر الغالب وثبتت المحرمة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما
اذا اختلط ابن امرأة بلين أخرى والصحيح ثبوت المحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
كما يذاه في الرضاع اه (ثم قال تقي) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
حلال وحرام في عقد أو فيه ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
تحل ومن لا تحل كحرمه ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكوحه أو معتدة ومحرمة صح
نكاح المحلل اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر
وعده وهى في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو أختين في عقد فانه يبطل
في الكل لان المحرم المجمع لا احدهن أو أحدهما فقط وكذا لو تزوج أمة وحره
مع في عقد بطل فيما ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
دراهم ودفن من نحر كان لها العشرة وبطل النحر ومنها الخلع فكالمهر فقيم اغلب
الحلال على المحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أبيا أو جدًا صح عليه والافسد
النكاح وقيل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
في بحث يغتفر في التوابع مالا يغتفر في غيرها مانصه) ومنه فصولي زوجه امرأة
برضاها تم الزوج وكله بعده بزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه
قولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلنا هذا في كتاب
الوكالة أيضا (وقال في آخر بحث نصرف القاضى فيما له فعله في أموال اليتامى
والتركان والاقاف مقيدا بالمصلحة فان لم يكن مبيعا عليها لم يصح مانصه) وفي المتن
القاضى اذا زوج الصغيرة من غير كفؤ لم يجز اه فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد مانصه) ومن فروع القاعدة
لوطا وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخانية ولو كان الواطى صبيا فلا حد ولا مهر
وهذا مما يقال لواطه خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته أمة لكون المهر
حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع
أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر خالبا مانصه)
ولو تكرر الوطأ بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني
صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطأ مهر لان كل وطأ صادف
ملك الغير فالاول كوطأ جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني
وطأ أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطأ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستقمة
كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق
أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر له. الوجوب المحدث وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الحدود فراجع اه (وقال في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب الى
ساكت قول مانصه) ولو سككت عن وطأ أمة أي بشبهة أو عقد فاسد
كما في شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف
ماله اه وقد نقلناهما في كتاب الجناسات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال)
ولو رأى قمه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير أذنا له في النكاح ولو تزوجت
غيره فسكت الولي عن مطالبة التفريق فليس برضا وان طال ذلك
وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع الفصولين
اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
يكون السكوت فيها رضا كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
التزوج وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
الرابعة خافت ان لا تزوج فزوجها البوها فسكت حدثت اه ونقلنا هذه في كتاب
الايمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج
الولي على هذا الخلاف اه أي فهو رضا ان كان المخبر عدلا عند الامام وعندهما
رضا مطلقا ولو فاسقا اه من الشرح (ثم قال) وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى

دفعت لتجهيزها بالمتطلبات من ائمة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 أنفقت الأم في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تضمن الام اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
 لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمها
 أو معتقها (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب
 والمجدد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
 الاولى ولاية الاب والمجدد وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على
 انها لو عزلت أنفسهما لم ينزلها (وقد نقلنا ذلك في كتاب المحرر والاذن أيضا وفي كتاب
 الوصايا) (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ ما نصه) وينبغي
 انه لو تزوج امرأة وعندها غيرها غير محل فتبين انها محل أو عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامراه (وقال في الف الثالث في أحكام الناس ما نصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولي اه (وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة) (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه (وقد نقلناه في العتق) (ثم قال) وقالوا ان الجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لوجهات أن الارضاع مفسد كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث انه لو تزوج اماء أبيه ثم بان ميتا نفذ اه (وقد نقلناه تمام ذلك في كتاب
 البيوع) (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر جـ لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جاز البيع وكذا
 في النكاح وان قال قد أجزت ما أمرتك به لم يجز اه (وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضا) (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) وانفقوا على وجوب العشر والمخرج في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اه (وقد نقلناه بعضه
 في كتاب المجاهد) (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يليه النكاح اه (ثم قال)
 وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا نقول
 بوجوبها عليها على المعتد اه (ثم قال) وثبتت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن

يشتهى النساء والأفلا وتثبت أيضا بوطء الصبية الماشتهرة وهي بنت تسع سنين على
 اختساراه (ثم قال) والصبي التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم اهـ وقد
 نقلناها في المحظر (وقال في أحكام السكران ما نصه) وقد منأ في القوائد أبيه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة ترويح الصغير والصغيرة
 بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذاه (وقال في أحكام العبيد ما نصه) ولا
 يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وليا في نكاح اهـ (ثم قال) ولا ينفرد بتزويج
 نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا اهـ (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
 اهـ (ثم قال) ولا تنكح على حرمة اهـ (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرمة
 ومهرها كغيرها اهـ (ثم قال) ولا خادم لها ولو جارية ولا تحب نفقتها الا بالتبوة
 ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرمة ولا حصر لعدد السراري ويجوز جمعهن في
 مسكن واحد بدون الرضا اهـ (ثم قال) ولا حضنة لا قارية بل لسيده اهـ (ثم
 قال) ودواء مريض على مولا بخلاف الحر ولو زوجة اهـ ونقلناها في كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا باذن مولا ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة
 زوجته ولا تحب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اهـ (ثم قال) ولا يصح
 تصديق العبد والامة على النكاح الا في اثنين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في
 التتارخانية اهـ (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاها وهو المطالب بزوجهما العتق
 والمجبوب في التفريق اهـ (وقال في أحكام النكاح وما يتعلق به وما لا يتعلق به ما نصه)
 ولا يتعلق في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو صابا حولا عندنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
 الاسقاط من الحقوق ما نصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
 لها الرجوع في المستقبل اهـ (وقال في بحث الاسقاط لا يعود ما نصه) وأما عود
 النفقة بعد سقوطها بالشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود
 الاسقاط اهـ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل ما نصه) المحادية
 عشر رجل خلا بامرأة وثمة رجل نائم لا تصح الخلوة الثمانية عشر رجل نائم في بيته
 فئات امرأته ومكثت عنده ساعة تهت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
 رضيع فارتضع من ثديها ثبت حرمة ارضاع اهـ (ثم قال) الثالثة والعشرون إذا
 كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها وعلم الرجل بفعالها ثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة المصاهرة بشهوة واتفق على
أن ذلك كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) واذا
قبل له رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعاه وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
والأفلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنين اهـ (ثم قال) ولو قال
المشكك أنا ذكر وأنتى لم يقبل قوله اهـ وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو تزوج مشكك مثله لم يحز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اهـ (ثم قال) وحاصله
انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اهـ
وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتحرير الامة على
النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر وتحرير الامة اذا
أعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولينها محرم في الرضاع دون اهـ (وقال في
أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تبا كحوا فاسدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفاية بين أهل الذمة الا اذا
كانت بنت ملك خدعها حائك أو كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية
اهـ (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسكة
والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل
الذمة فيما ذكر اهـ وقد نقلناه بعبارة في الجنايات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
المجان مانصه) ومنها النكاح قال في السراجية لا تجوز المناسكة بين بنى آدم
والجن وإنسان المراء لا اختلاف الجنس اهـ وتبعه في منية المفتى والفيض وفي
القنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلاشهود ثم رقم (حم)
لا يجوز ثم رقم (آخر) يصفع السائل محماته وقال في القيمة سئل على ابن أحمد عن
التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يختص الجواز بالآدميين
فقال يصفع هذا السائل محماته وجهله قلت وهـ هذا يدل على حماقة السائل
وان كان لا يتصور الا ترى ان أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو تترسوا بنبي
من الأنبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
لا يجوز اهـ وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله سبحانه
وَنَعَالَى وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِيُكَفِّرَ عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَتُحِبُّوا إِلَيْهَا

خلةكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفكم أي من الأدميين اه وبعضهم
 بما رواه حرب الكرماني في مسائله من أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
 يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمبة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان
 مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
 والحاكم بن قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقرر المنع من نكاح
 الانسي الجنية فانتع من نكاح الجنى الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
 لا تحوز المناكحة وهو شامل لما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
 في كتاب الالهام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
 كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جلامن
 الجن يخطب البناجارية يزعم انه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين
 ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قبل لها من زوجها قالت من الجن فيكثر
 الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) المحرم عندنا من
 حرم نكاحه على التأنيد ينسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
 ولد العمومة والخوالة والثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها وشغل أم الزنى بها وبنتها
 وأب الزاني وابنه وأحكامه أي المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
 بقيته في المحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأنيد لا مشاركة للمحرم فيها فان
 الملائنة تحمل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
 أو بهودها أو تنصرها والمطابقة فلا بد دخول الأنثى وانقضاء عدته ومنكوحه
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعددة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى
 أن قال ومنها تحريم موطأة كل من ماعلى الآخر ولو برزنا ومنها تحريم منكوحه
 كل من ماعلى الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى أن قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسب به والمجدأب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم له دم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتدق الاصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
 العلق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجد بأحكام إلى أن قال
ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والمجد فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام اه (ثم قال فائدة)
يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
المثل بالوطء بشبهة أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا لم يملك
بأذن سيده وتحريم الربيبة وتحريم أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم أصله
وفرعها عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
وابطال خيار العتقة وابطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكمال المسمى ووجوب
مهر المثل للمفوضة واسقاط حبسها بنفسها لاستيفاء مجمل مهرها على قولها اه
(ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد الملقى به اه (ثم قال)
وثبوت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فوائد) الأولى لا فرق في الإيلاج
بين أن يكون بمائل أو لا يكن بشرط أن تهل الحرارة معه كذا ذكرنا في
التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للشفعة من الأحكام ثبت لمقطوعها
إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
نقل لكونها كاية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
وكتاب الطلاق (ثم قال) الأفي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
في الدبر اه (ثم قال) ولا تخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بسكوته ولا يحل بحال
والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
الفصول بين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
الوطء في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا تجب العدة لوطئها بعده
من غير خلوة الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمسائل الأولى
وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمات اه أي
فلا يجوز نكاح أمة على حرمة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفساد اه شرح
(ثم قال) الخامسة أي الفائدة الخامسة للوطء بمالك اليمين أحكام كاحكام الوطء
بنكاح فيوجب تحريمها على أصوله وفروعها وتحريم أم ولها وفروعها عليه

ووجوب الاستبراء وحمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
 بغير ملك العين عن مهر أو حد إلا في مسائل الأولى الذميمة إذا نكحت بغير مهر
 ثم أسلمها وكانوا يدينون بأن لا مهر فلا مهر الثمانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
 وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صبح أن لا مهر
 الرابعة وطء العبد سببه بثبته فلا مهر أخذ من قولهم في الثالثة إن المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطء حرة فلا مهر ولم أره إلا أن اه
 أي ولا حد أيضاً كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطء الموقوفة
 ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة لبايع لو وطء الجارية قبل التسليم إلى المشتري
 وهي في حلقى منقولة كذلك اه أي فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
 الثامنة إذا أذن الراهن لغيره في الوطء فوطء ظاناً الحلال وينبغي أن لا مهر ولم أره
 اه أي ولا حد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
 الحدود أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة
 مع بقاء النكاح المحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والأحرام والأيلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صارت مفقضة
 اختلط قبلها ودبرها فإنه لا يحل له اتباعها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
 لا تحتمل له أصغر أو مرض أو سمن وعند امتناعها القبح مبجل مهرها لم يحل كرها
 وفي كتب الشافعية أنه يحرم وطء من وجب عليها أقصاص وليس بها حبيل ظاهر
 لئلا يحصل حل يمنع من استيفائها وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
 الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه
 إلا في المحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقاً
 والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
 وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفائدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
 في الوطء فالقول لنا فيه إلا في مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
 ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لنا لوجوب العدة عليها وله في المهر
 والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها للحال فلموجبات
 بولدن من محتمل ثبت نسبه وبرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن نفسه عدنا
 إلى مديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره إلا أن صريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول لها محال للمطلق لا لكمال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب المهر (وقال في أحكام العقود ما نصه) هي أقسام لازم من المجانبين
 البيع إلى أن قال والصدوق اه (ثم قال) والنكاح المحالي عن الخيارين
 أي خيار البلوغ والعنف والاولى أن يقال ونكاح البائع العاقل الحر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبي حنيفة فلا حد وباطل عندهما
 فيصد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد شبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط الحد شبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ ما نصه) خاتمة
 بحد ما عدا النكاح فسمح له اذا ساء له صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة ما نصه) وما في المبسوط من تصويره بقوله يعني
 بكذا فقال بعده يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطبها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الي ان خطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما
 لو لم تغل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أي شطري العقد بخلاف
 ما اذا انتفيا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب إلى الشهود محتموما فقال هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يحز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأصله كتاب القاضي إلى القاضي قال في المصنف هذا
 اذا كان بلفظ التزويج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك معنى لا يشترط
 اعلام الشهود وبما في الكتاب لانها تولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتابة بعد ما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن يتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند مجود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
وفي اجارة البرازية أمر الص - كالك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجز العقد لا ينعقد
بخلاف صلح الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت
الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشارذات والوصف يتبعه
وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع
والتسمية أبلغ في التعريف من حيث انها تعرف المساهمة والاشارة تعرف الذات
ألا ترى أن من اشترى فصاه على أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف
الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أحر فاذا هو أخضر انه قد العقد لاتحاد الجنس
اه قال الشارحون ان هذا الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل الخل والمخرجنسا والمخر والعبد جنسا واحدا
فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار
الى خراو على هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حراما وأشار الى حلال فلها المخل
في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فقال
في الخاتمة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت بنتي
فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاه
أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصحيحة تعويل على الاشارة وكذا لو قال
زوجتك هذه العربية فاذا هي عجمية أو هذه المجوز فكانت شابة أو هذه البيضاء
فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو
والنزول اه (وقال في بحث القول في المالك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
التملك المعاوضات المالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك
الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده
لا يملكه الا بقضاء أو رضا كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق
بالعقد والزوائد لما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح السكندر وقد منان النصف
 يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقا وبعد بقبضه بقضائه
 أو رضا وفائده في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع المخلص من الخيار بالقبض ويستقر المداق بالدخول أو المخلوة
 أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والاعراب
 من زيادتي أخذنا من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي المداق الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بازردة
 وتبديل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو ملك
 لم ينسخ النكاح ولا فرق بين المدين والعين اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالاه بين والمنفعة معا وهو الغالب أو العين فقط أو المنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته للوارث الى أن قال ولم أر حكم كتابته من
 المالك الى أن قال وحكم وطء المالك وينبغي أن يحل له لانه تابع للملك الرقبة
 وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تحبيل والافلا اهـ وقد نقلنا بقية في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقبصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل بعض
 خصال الكفاءة تقابل البعض فالالم الجعي كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة
 الصداق اذا تنصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالكوا لم أره صريحا وينبغي أن
 يعتبر يوم القضاء به أو التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف
 لا بأحد هـ اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبينما في الشرح ما هو وحين يعتبر
 وانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهرا كالنجر والخزير والحمر والقرآن وخدعة زوج
 حر ونكاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه له من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما اذا طلقها قبله فالمنفعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنة اذا أحباها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان مائة ممد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقضاء على عدد الوثائق
تعد من ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطئ السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية أبيه أو الزوجة جارية
امرأته وافق والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتسامه في شرعنا
على البكرتاه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيهه) يجب
مهران فيما إذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو محض الطهارة لمهراتين بالاول والسمي
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلمتا تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد
ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف ويسانه
في فتاوى قاضياناه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
أحكام المصداق ما نصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه المحيض والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ
والاستبراء دون النفاس اه أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى المحبل
لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي المحظر (وقال في بحث ما افترق فيه
الزوجة والامة) لا قسم للأمة بخلافها ولا حصر لعدد الاما بخلاف الزوجات
ولا تقدر نفقة بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في بحث ما افترق فيه النكاح والرجعة) لا يصح الا بشه ودخولها لا بد فيه من
رضاها بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث فن الفرق والجمع ما نصه) وكذا النكاح يدخله
الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنايات بقبته (ثم قال)
فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقال الوجه في النكاح بمنكوحته بمهر
لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى
في القنية مسألتين يلزم فيهما الوجه لزيادة الاحتياط ولو قال لها ابرئني فاني
أمهرك مهر جديد فابراؤه فجدد لها مهر فليزم المجدد في هذه الصورة اه (وقال
في فن الاغتسال ما نصه) النكاح أي رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام
فقل الأب السكران اذا زوجه بأقل من مهر منلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهر
من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فبات أي رجل مات عن أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر
دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاه أمته ثم أعتقه
ثم تزوج حرة ونصرانيته أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المالك كاتب
الصغير إذا زوجته مولاه أي أب زوج ابنته فلم يرخص الولي فقل العبد أي
جساع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقه ثلاثا يدخل بها
الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدلة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره
فقل إذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في فن الاغاز في بحث الطلاق ما نصه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمه فاعتقت
فاختارت نفسها فبروجت بآئنها وله زوجة فارضعت المبي الذي كان زوج ضرتها
بلبن هذا الرجل حرمت ضرته على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجة
حليلة ابنته فلا يجوزاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغاز في بحث
البيع أي رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد له ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى
في بيع أبيه واستيفاه المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه
أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقته بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(وقال في فن الحيل ما نصه) السادس في النكاح إذا ادعت امرأة نكاحا فأنكر
ولا بينة ولا يمين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يؤثر بتطليقها لأنه بصير مقرا
بالنكاح فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحها أو أنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بأخر
واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر
بنته للزوج انها ان كانت كبيرة فانه يجب له كذا بابا ذنبا على انها ان أنكرت الاذن
فأناضاهن فيصح وان كانت صغيرة يحل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان
كان مليا فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له
بزوجه على ان أمرها بيد المولى يعلقها المولى كلما أراد وإذا خافت المرأة الاخراج

من يلد لها يتزوجه على مهر كذا على ان لا يتزوجه من يلد لها فاذا أخرجها كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لا بيها أو ولدها بدين فاذا أراد ان يخرجها منعه المقر له فان خاف المقر له ان يخلعه الزوج ان له عليها كذا اباعها بذلك المسال ثيابا فاذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا من ثقب به أوتة كفل له ليكون على قول الكل فان محمدا يخالف في الاقرار أراد ان يتزوجهما وخف من أوليائهما توكل به ان يزوجهما من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود وتزوجت المرأة التي جعلت أمرها الى بصداق كذا كذا جوزه المخصاف ان كان كفواً وذكرا لمحو ان المخصاف رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف ان يسكرهما ينكر اصل النكاح وجاز له الحلف انه مات تزوجهما على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا لا تتزوج ولو حلف لا يزوج بنته فزوجهما فضولي وأجازه الاب لم يحنث اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما دونه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحق من قبض صداقها فكان أدنا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة بشهوة حرم أصولها وفرعها ان لم ينزل وان أنزل لا لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تالده حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسد الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتد من بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صادقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاضا بخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى شيء بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خاف
 في الثمن الى غير أو الى جنس آخر غير الذي سمى والوكيل بنكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة لتركبها الى وقت موته لا يجوز ولو تركبها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأجير يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسدت ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تغد بالشرط
 والنكاح والخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن السابع من
 المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فساله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما هل مات المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا يجب
 والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع أيضا
 مانصه) وكان للامام جارية لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال أهلها
 كيف تلدها بكر فقال الامام هل لها أحد تتق به قالوا نعمت فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال غدرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في واجبة في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنته من
 اختين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافق سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالمهر وتعتد وترجع كل الى زوجها فسمي الامام فقال على
 بالغلامين فاني بهما فقال احب كل منكما ان يكون للصاب عنده قال نعم فقال
 ليكل منهما طلاق التي تحت أخيك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عيديه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف مانصه) ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكثر مسها ولمسها ولا تقربها الا بدكر الله تعالى ولا تكلم بامرئساء الغريبين يديها ولا بأمر الجواري فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها رجل أو أب أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال يدعي أبوها ان جميع ماله له وأنه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها ما قدرت واياك أن ترضى أن تزف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطمعون فيها غاية الطمع واياك أن تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليا منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد أن تعلم انك تفقد على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من المحلل ثم تزوج اه فراجعه وانظر بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله انتزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد المأنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب العتاق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة ففسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال ايضا) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لو لاه كافي البرازية من العتق في المرض وجنسيته جنسية المكاتب كافي الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حر مديون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال في الفتن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكم ما اذا حملت أمة كافرة كافر من كافر أو مسلم هل يورث مالها يبيعها الصيرة الحمل مسلمة باسلام أبيه والمحال أن سيده كافر اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع في بحث العبرة للعنى

لا (الفاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للمنفى ولو نكحها بلفظ الرجعة
صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للعالم كالبيع والشراء والهبة والتمليك
اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال
شارحه أى الحمل من ذى الفراش أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل
فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
القيمة اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) الحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدى زوجته بمال تترك نوبتها لم يلزم
ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسد أو آجر
المستأجر صحيح فلا زول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فله مكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا آجر للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
بأذن بانه ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه
ولا وطئه الجارية ولو وطئها ضمن عقربها ولا شفقة لجارها لو كان عقار الخامسة
لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اه وقد نقلناه بعضه
في المحظور وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
بقية الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه امرأة على أنها
حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق الخ وقد نقلناه في كتاب
الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
احضارا أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
الزوج أنه دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر ولا أرسل اليها
أمينا من أمنائه ذكره الولو الجى اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا

قالوا ان المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغفل قلت الا في ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكروه في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلاف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده في بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاء
العناقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلفا في مقداره يقضى بالاقبل كما في البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
تجوز فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا ينتصب عنه
في التفريق بسبب الحب ونحوه ارباوع وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة
بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أوبهجة نكاح منية أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أوبهجة نكاح أم منية أو بنتها
أو بنته نكاح المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو قضى
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما ما وهى حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن
يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له اه
(ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضي كان وكيفا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
مكان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
بغير إثباته من غير دعوى كذا في فروع الكرايسي من النكاح اهـ (ثم قال
فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
المصاهرة اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
لما في الدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع اهـ
(ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الأمة وظاهر ما في القنية انه في الكل
وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (وقال فيه أيضا) الجهالة
في المنكوحه تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة فغير المثل والافالوسط كعبد
اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي
اهـ أي الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يميز الا بشهود
أو تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
الاقرار أيضا مانصه) اذا تعدد الاقرار بوضعه بين يلزمه الشيثان الا في الاقرار
بما يقتل لو قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان وصك كذا
في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في منية المفتي
اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد الابراء
منه لم يلزمه كما في التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد لها كما في مهر
البرازية واذا أقر بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعت بالاقضاء ولا رضاه لم
يتمها الا بقوط والاسماعها ولا يستفسر المقر اهـ يعني فاذا أقر بانها في ذمته حمل
على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا
بعد اقراره المطابق فينبغي ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه يرجع الى الدعوى الا اذا كان مما
لا يقبل التقاضي فانه يرجع بقيمة كالفصاخ والعق والنكاح والتخام اهـ (وقال
في كتاب المدائيات) القول للملك في جهة التماسك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هـ دية فالقول له الا في المهر باللا كل كذا في جامع
 الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مداينات الغنية
 أحالات انسانا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال أستاذنا وله ثلاث حيل احداها اشراشى ملفوف من زوجها بالمهر قبل المبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل المبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل المبة اهـ وفي الاخرة نظر نذكره في أحكام الدين من
 الجمع والفرق اهـ وقد نقلناه في كتاب المبة وكتاب المحوالة (وقال فيه أيضا) اذا
 أقربان دينه لفلان صم ورجل على أنه كان وكيله عنه ولهذا كان حق القبض للقر
 ويرأ المديون بالدفع الى أيهما كان كفا في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فإنه لا يصح كفاي شرح
 المنظومة والغنية وهو ظاهر لعدم إمكان جملة على أنها وكيله في سبب المهر كما لا
 يخفى والمحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
 الحيل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب المبة) تملك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها ما على أبيه
 لها فالتمتع بالصحة للتسليم اهـ (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه) السفينة اذا
 زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للأولياء الاعتراض اهـ
 (وقال فيه أيضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى أن برهن فان برهننا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بينته لأنها لا تثبات
 فكما يثبت شاهد لها الظاهر لم تقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اهـ (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وإن لم يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا المان قال ولو ارضعت الكبيرة
 الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون
 الارضاع مفسدا له وإن يكون لغیر حاجة والمجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كفاي
 رضاع له داية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحظر) يكره معاشرته
 من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا مانعه)

وصرح أيضا في الكافي قبيح لفسامة بان المدير في زمن سعايته كالم كاتب عنده
 وجرميون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للبدرة تزويج نفسها من سعايتها
 لان المكتوبة لا تتزوج نفسها وعندهما لذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات فراجع به وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان وأما التهمة وفيها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه أيضا المجد كالآب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ ووجدت فليقول أبي يوسف
 يشتركون وعلى قول الامام يختص المجد ولو كان مكانه أب اختص اتفقا اه
 (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الآب فلا يلي
 الانكاح مع العصابات ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه أيضا)
 وصى الميت كالآب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الآب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الطلاق أي والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالصاحي الا في الاقرار بالحدود والخبالصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع الخمانية اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) النذر للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بباطل وفي العتق يحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير يأسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال تجارته يأسارقة يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يرد لها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجه يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجامع ولد الملائنة لا ينتفى نسيبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمناسكة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيها اذا كان مجنونا
 فانه يفرق بينهما بطلانها وهي طلاق وفيما اذا كان غيبا يؤجل بطلانها فان لم يصل